قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية

مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية

الصفحة الرئيسية للمجلة: http://185.23.154.237:8084/Account/Login

التنبؤ باتجاهات الطلب السياحي تحت تاثير الاصلاحات الضريبية نموذج قياسي مقترح في العراق للفترة (٢٠١١ ـ ٢٠٢٥)

Limits of Recognizing Default Judgments in Imposing Accessory Sanctions on Public Employees: A Critical Study

أ.م.د. عدي صبيح لازم [١]

Abstract

The study of tourism demand trends through tax reforms aims to analyze and examine the reality of the tourism sector by utilizing econometric analytical methods, data, and graphical representations of tourism demand trajectories for previous periods, alongside future forecasting of tourist arrivals. This study focuses on tax reforms as effective fiscal policy tools intended to reduce costs, thereby stimulating and forecasting tourism demand through a proposed econometric model. Furthermore, the study seeks to provide a viable economic vision based on statistical data to enable policymakers to build a tourism sector capable of supporting the state budget and addressing unemployment. Ultimately, it aims to secure the future of the tourism sector by constructing an econometric model that links the trends of tourist inflow to Iraq.

Keywords
Tourism Demand, Tax Reform, Econometric Forecasting, Real Economy.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال:9\2\2026

المراجعة:16\2\2026

القبول:27\2\2026

الكلمات المفتاحية:

ملخص

تهدف دراسة اتجاهات الطلب السياحي بالاصلاحات الضريبية الى دراسة وتحليل واقع قطاع السياحة من خلال استخدام اساليب القياس التحليلي والبيانات والاشكال لمسار الطلب السياحي للفترات السابقة مع التنبؤ المستقبلي لحركة القدوم السياحي، ان الدراسة الحالية انصب اهتمامها بدراسة الاصلاحات الضريبية من خلال ادواتها الناجعة في عملية يراد منها خفض التكاليف لتنمية الطلب السياحي والتنبؤ به وذلك من خلال استخدام نموذج قياسي مقترح، ان الدراسة تسعى الى تقديم رؤية اقتصادية ناجعة تستند الى ارقام احصائية حتى يتسنى لصناع القرار من بناء قطاع سياحي قادر على المساهم في دعم موازنة الدولة والقضاء على العمالة مستقبل قطاع السياحة من خلال بناء نموذج قياسي يحاول ان يربط بين اتجاهات حركة القدوم السياحي للعراق . الكلمات المفتاح (الطلب السياحي، الاصلاح الضريبي، التنبؤ القياسي، الاقتصاد الحقيقي) .

* D. Auday Sabeeh Lazim

e-mail:audayalkaabi2@gmail.com

١ المنهجية

مشكلة البحث:

في ظل الرؤية الضبابية التي يعاني منها القطاع المالي وانعكاساتها على بقية النشاطات الاقتصادية ومنها الطلب السياحي الوافد فضلاً عن عدم توفر الرؤية التنبؤية وقصور واضح في اداوات السياسة المالية المتمثلة (بالرسوم والضرائب والاعفاءات) تبرز لدينا تسؤلات الى اي مدى يمكن ان تسهم الاعفاءات المالية في تنامي الطلب السياحي والى اي حد ممكن ان تسهم ان تسهم نماذج القياس الاحصائي في رسم الاتجاهات المستقبلية للطلب السياحي .

أهمية البحث

تتبلوراهمية البحث في ايجاد نموذج قياسي يربط بين دوافع الطلب السياحي واداوات السياسة المالية (ضرائب رسوم) وفي قدرته على التنبوء للسنوات السابقة التي تساهم في ردم الفجوة بين تذبذبات الطلب حركة السياحة الوافدة وفي امكانية توفير التسهيلات المالية وهو بهذا يعد اداة تعالج موضوعاُ لم يتم تناول التحليل السياحي كظاهرة اقتصادية من خلال استخدام اداوات التحليل الاحصائي من جهة واستخدام الاعفاءات المالية كمتغير يوثر في تنامي حجم الطلب السياحي .

أهداف البحث

١. استشراف الاتجاهات المستقبلية للطلب السياحي في ضوء التسهيلات المالية
٢. معرفة وتحديد نوع العلاقة بين ادوات النظام المالي وحجم الطلب السياحي .
٣. بناء نموذج تنبؤي يعتمد على التكامل بين مصادر البيانات المختلفة.
٤. رفع توصيات الى الجهات السياحية وصناع القرار من اجل وضع خارطة طريق تعالج الاعباء الضريبية كخيار استراتيجي لتدفق السياح .
٥. تشخيص واقع الطلب السياحي من خلال تحديد الوجهات السياحية والعمل على صياغة انظمة مالية تختص بدعم القطاع السياحي .

فرضيات البحث

بعد ان استعرضنا المشكلات الرئيسة ومعرفة اهمية البحث والاهداف التي تسعى الدراسة للوصول اليها فقد انبثقت فرضيتان مثلت الالية التي يستقصيها البحث وتحقيقها .

١. الفرضية الرئيسة: هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية معنوية بين تنامي الطلب السياحي والاصلاحات المالية (الضريبية والرسوم) المحفزة للطلب السياحي .
٢. الفرضية الفرعية: تعمل التسهيلات المالية (الضريبة والرسوم) في خفض تكاليف حركة القدوم السياحي مما يؤدي الى زيادة مرونة الطلب .

الاساس المفاهيمي للبحث

اولاً: الطلب السياحي

يمثل الطلب السياحي المرتكز الاساس في نظرية الاقتصاد السياحي وهو الاداة التي من خلال يتم التعرف على قوة ونشاط السياحي في اي بلد،وعلى هذا الاساس سعت جميع البلدان الى توجيه قوى التنمية المحفزة والمؤثرة في النشاط الاقتصادي لديها ، اذ تشير مؤشرات التنمية في اغلب البلدان النامية اعتمادها الكبير على القطاعات الخدمية لما تتمتع به من تكاليف انتاج منخفضة وايرادات عالية خلال فترة زمنية قصيرة، وهي على العكس من بقية القطاعات الانتاجية الاخرى مثل الصناعة والزراعة التي تنهض بتكاليف انتاج مرتفعة، وبناءاً على ذلك اخذت الدول

تولي اهتمام متزايد لقطاع السياحة كونه نشاط خدمي يقدم خدمة سياحية العائد الاقتصادي منها يكون متشابك مع بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى وبنفس الوقت القدرة العالية على استقطاب قوى العاملة المعطلة، وحتى تتحقق فرضية نمو النشاط السياحي، كان لابد من معرفة المؤشرات التي تعطي تصور واضح عن اهمية ودعم حركة القدوم السياحي .

ثانياً: المنهجيات المعتمدة لنمذجة وتقدير الطلب السياحي

تتضمن المنهجيات المعتمدة لنمذجة وتقدير الطلب السياحي على نماذج السلاسل الزمنية، والنماذج الاقتصادية القياسية، وتشمل نماذج السلاسل الزمنية التقليدية النموذج البسيط، ونموذج التنعيم الأسي، ونماذج الانحدار الذاتي–المتوسط المتحرك (ARMA)،و نموذج (ADRL) ونموذج السلاسل الزمنية الهيكلي على الرغم من أن نماذج السلاسل الزمنية توفر مزايا واضحة في دقة التنبؤ، إلا أنها نادرًا ما تأخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة على الطلب السياحي، مما قد يؤدي إلى فقدان معلومات مهمة وقد تُجرى النماذج الاقتصادية القياسية بناءً على العلاقة بين متغير الطلب السياحي والعوامل المؤثرة عليه ابرزها عوامل التي تتعلق بالاقتصاد والامن والاعلام(Turner, L.W. & Witt, S.F. 2001.16)

ومن جهة أخرى، يُمكن أن يُساعد تقدير الطلب السياحي المخططين الاقتصاديين في تقليل مخاطر القرارات المتعلقة بالمستقبل (Frechtling, D.C. 2001.18) ونتيجةً لذلك، تتوفر مجموعة واسعة من التقنيات والإجراءات لتحليل سياسات السياحة، شريطة ان يتم التعرف على نوع وطبيعة الطلب السياحي . وعليه يمكن تقسيم الطلب السياحي الى ثلاث انواع .

١. الطلب السياحي الفعلي: المقصود الافراد الذين يمتلكون الرغبة الحقيقية المدعومة بالاموال اي امكانيتهم في تحمل تكاليف العملية السياحية المتمثلة (السفر، الاقامة والايواء، خدمات الطعام والشراب، وممارسة الفعاليات والانشطة السياحية)

٢. الطلب السياحي الكامن: ويشمل الافراد الذين يمتلكون الرغبة في السفر ولكن يفتقدون الى المتطلبات الاساسية للسفر وهذا يعود الى اسباب منها عدم القدرة بتحمل تكاليف السفر، عدم الاطلاع على العروض والتسهيلات التي تقدم خلال السنة السياحية كاملة ، اوهناك ظرف استثنائي يحول دون قدرتهم على السفر (الخفاجي، نعمة عباس،٢٠٢٢ ,16)

الطلب السياحي القاهر: ويشمل الافراد الذين يمتلكون القدرة المادية والرغبة على السفر خارج مناطق اقامتهم ولكن يصطدم هذا النوع من الطلب بضروف منها امنية او ارتباط السياح بالتزامات العمل او الدراسة او المرض (لفتة، جواد كاظم،٢٠٢١،٤٦)

ثالثاً: الاصلاح الضريبي والسياسات المحفزة لقطاع السياحة

تسعى الدول النامية والمتقدمة جاهدة الى تحرير التجارة الدولية وازالة العوائق الكمركية والضريبية اينما تواجدت وهذا ما اكدت عليه منظمة التجارة الحرة في مسعى منها الى ايجاد تحالفات اقتصادية تعمل وفق رؤية تنموية من شانها ازالة القيود التي اثرت على الاقتصاد العالمي في ضل سياسة الحمائية والانغلاق الاقتصادي الذي مارسته بعض الدول، تلك التي تعطي الدور الاكبر للدولة في قيادة الكثير من مشاريعها وقد تمخض عن ذلك رداءة المنتجات والخدمات المقدمة لمواطنيهم، والسبب انه ليس بامكان اي دولة تمسك بزمام الصناعات والمنتجات والخدمات لديها وبالتالي لايمكن لاي بلد ان يتمتع بميزة مطلقة بجميع منتجاته وخدماته،(Peter Tarlow,2014,23)

وفي العقدين الاخيرين ادركت جميع البلدان المصدرة للسياحة انه سياسة الاغلاق وفرض الضرائب والرسوم العالية على السياح سيعمل على تاكل حجم الطلب السياحي وتراجعه، وكما هو معلوم ان طبيعة النشاط السياحي يمتاز بالحساسية العالية اتجاه تكاليف السفر والسياحة ونوع الخدمات المقدمة لذا تعمل اليوم اغلب البلدان السياحية اذا ما استثنينا منها نسبياً السياحة الدينية سنجد تلك البلدان عملت على اصلاحات في الوعاء الضريبي ورفعت الكثير من الرسوم خصوصاً مايتعلق منها قبل اجراءات السفر، مع تسهيلات اخرى داخل البلد السياحي وتعاملت مع السائح كاحد مواطني البلد بما في ذلك تسهيلات النقل كافة واماكن الايواء بالنسبة للكروبات السياحية وشراء الشرائح الالكترونية ومن ضمنها تاجيل جمرك الموبايلات ..الخ، وعلى هذا الاثر تتحول السياسية الضريبة الى اداة محفزة لنمو الطلب السياحي واداة مثلى في تحفيز بقية النشاطات المتعلقة بالرحلة السياحية (Dogru, T., & Sirakaya-Turk, E. (2018 ٢٢ .

ومن خلال متابعة النشرات الاقتصادية والاجراءات التي اتبعها العراق بما يخص الاصلاح الضريبي وللفترة الممتدة من (٢٠١١ – ٢٠٢٥) نجد ان الحكومة العراقية قد اولى اهتمام في سياسة ضريبية اتسمت بالتخفيض المتدرج وصولاً الى نسبة (١٥%) وتلحقها خطوات مستقبلية تهدف للوصول الى (٧%)

ان هذا التوجه الحكومي يهدف الى اعطاء المزيد من التسهيلات من اجل دعم المشاريع الحكومية ومشاريع القطاع الخاص والغاية منها حتى يستطيع ان ينافس السلع والخدمات المستوردة باسعار تنافسية، والحال ينطبق مع قطاع السياحة الذي شهد نمو متصاعد بعد جائحة كورونا وصولا٣ مليون ونصف و بطولة خليجي البصرة التي احدثت طفرة نوعية بمستوى الطلب السياحي وبناءاُ على ماتقدم يمكن القول في حالة التخفيض المستمر للضرائب ستخدم العراق من دراسة مؤشرات الطلب السياحي وفق سلسلة متوازنة يتمكن من خلال التنبؤ بحجم الطلب السياحي بشكل دقيق ومدروس.

النموذج القياسي المقترح(Econometric Model)

سنعتمد نموذجاً بسيطاً يربط الطلب السياحي بالمتغيرات المالية:

$$TD = \beta_0 + \beta_1(TR) + \beta_2(INC) + \epsilon$$

١. TD: الطلب السياحي (tourism demand) يقاس بعدد السياح او الليالي السياحية.

٢. TR: الاصلاحات الضريبية (Tax Reforms) وتمثل بمعدل الضريبة السياحية او الحوافز .

٣. INC: دخل السائح (متغير ضابط لضمان دقة النموذج)

٤. ε : حد الخطأ العشوائي .

جدول(١): السلسلة الزمنية لتطور الطلب السياحي ومعدل الضريبة في العراق (٢٠١١–٢٠٢٥)

السنة	عدد السياح (بالمليون)	معدل الضريبة السياحية (%)	ملاحظات (للتحليل)
٢٠١١	١.١	١٥%	بداية الاستقرار النسبي
٢٠١٢	١.٣	١٥%	نمو تدريجي
٢٠١٣	١.٤	١٤%	تحسن في الخدمات
٢٠١٤	٠.٨	١٤%	انخفاض (بسبب احداث داعش)
٢٠١٥	٠.٦	١٥%	ادنى مستويات الطلب
٢٠١٦	٠.٩	١٥%	بداية التعافي
٢٠١٧	١.٢	١٣%	تحسن امني ملحوظ
٢٠١٨	١.٨	١٢%	انفتاح سياحي جديد
٢٠١٩	٢.١	١٢%	نمو مستمر
٢٠٢٠	٠.٥	١٠%	انخفاض حاد (جائحة كورونا)
٢٠٢١	١.٥	١٠%	عودة النشاط السياحي
٢٠٢٢	٢.٤	١٠%	انتعاش سياحي ديني وترفيهي
٢٠٢٣	٣.٨	٩%	طفرة (خليجي ٢٥)
٢٠٢٤	٤.٢	٨%	بيانات تقديرية
٢٠٢٥	٤.٩	٧%	قيمة متنأ بها

يستعرض الجدول (١) السلسلة الزمنية لتطور الطلب السياحي في العراق ومعدلات الضريبة للفترة

(٢٠١١–٢٠٢٥)، ومن خلال القراءة التحليلية للبيانات يمكن استنتاج الآتي:

١. الترابط العكسي: نلاحظ بوضوح أنه كلما اتجهت السياسة الماليّة نحو خفض معدل الضريبة السياحية (من ١٥% في ٢٠١١ إلى ٧% تقديرياً في ٢٠٢٥)، استجاب الطلب السياحي بالنمو الارتدادي، مما يؤكد فرضية البحث حول أهمية الحوافز الضريبية.

٢. فترة الانكسار السياحي (٢٠١٤–٢٠١٥): يظهر الجدول انخفاضاً حاداً في عدد السياح ليصل إلى أدنى مستوياته (٠.٦ مليون)، وهو ما يُفسَّر بالظروف الأمنية غير المستقرة (أحداث داعش)، مما يشير إلى أن الاستقرار الأمني هو "المتغير الحاكم" الذي يسبق التأثير الاقتصادي.

٣. التعافي والطفرة النوعية (٢٠٢٢–٢٠٢٣): رصد الجدول قفزة هائلة من ٢.٤ إلى ٣.٨ مليون سائح، وهي تعزى لنجاح الفعاليات الكبرى مثل (خليجي ٢٥) والانفتاح السياحي الجديد، مما يعزز فكرة أن الأحداث الكبرى تعمل كرافعة سريعة للطلب.

٤. الرؤية الاستشرافية (٢٠٢٤–٢٠٢٥): تشير البيانات التقديرية إلى وصول عدد السياح لقرابة ٥ مليون سائح بالتزامن مع خفض الضريبة لأدنى مستوياتها (٧%)، مما يجعل عام ٢٠٢٥ عاماً نموذجياً لتحقيق استدامة الطلب السياحي في حال استقرار المتغيرات .

عدد السياح بالمليون

السنوات الشكل (١) وجود تذبذب في اتجاهات الطلب

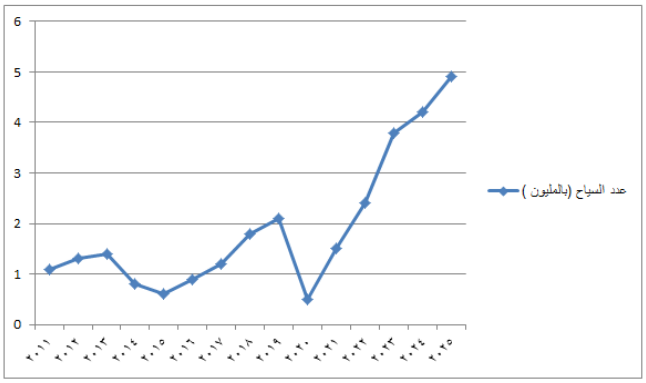

السياحي

يُلاحظ من الشكل (١) وجود تذبذب في اتجاهات الطلب السياحي في العراق؛ حيث شهدت الفترة (٢٠١٤–٢٠١٦) انخفاضاً نتيجة الظروف الأمنية، تلاها انخفاض حاد في عام ٢٠٢٠ بسبب الجائحة العالمية. ومع ذلك، يعكس المسار التنبئي للفترة (٢٠٢٣–٢٠٢٥) صعوداً قوياً، مما يشير إلى استجابة الطلب السياحي للإصلاحات والتحسينات الهيكلية المتوقعة."

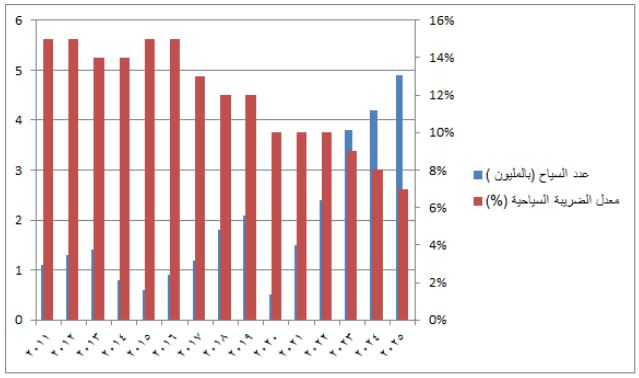

السنوات

شكل (٢): تحليل العلاقة التوازنية بين خفض معدلات الضريبة ونمو الطلب السياحي في العراق للفترة (٢٠١١–٢٠٢٥).

يُظهر الشكل (٢) تقاطعاً جوهرياً بين سياسات الإصلاح الضريبي ومعدلات الاستجابة في الطلب السياحي للفترة

(٢٠١١–٢٠٢٥)، ويمكن قراءة هذا المسار من خلال النقاط الآتية:

١. ظاهرة "المقص" الهيكلي: نلاحظ بوضوح تشكل فجوة إيجابية تبدأ من عام ٢٠٢١، حيث يسلك معدل الضريبة مساراً تنازلياً مستمراً، بينما ينعطف منحنى أعداد السياح نحو الصعود الحاد. هذا التقاطع يثبت نجاح الفرضية القائلة بأن مرونة الطلب السياحي في العراق عالية تجاه المحفزات المالية.

٢. تحليل الطفرة (٢٠٢٣–٢٠٢٥): يعكس المسار التنبئي قفزة نوعية تتجاوز حاجز الـ ٤ مليون سائح. هذا الصعود ليس مجرد نمو عشوائي، بل هو نتيجة تراكمية لخفض الضرائب التي وصلت لأدنى مستوياتها التاريخية (٧%–٨%)، مما قلل من تكلفة المنتج السياحي العراقي وزاد من تنافسيته.

٣. مرونة الاستجابة للصدمات: يوضح الشكل قدرة القطاع السياحي على تجاوز أزمة ٢٠٢٠ (جائحة كورونا)؛ حيث كان الهبوط حاداً لكن العودة كانت أسرع(V-shaped recovery) ، وهو ما يعطي مؤشراً لصناع القرار بأن الاستثمار في خفض الضرائب يسرع من وتيرة التعافي الاقتصادي.

٤. الخلاصة القياسية: يؤكد الشكل أن استدامة الطلب السياحي في العراق للفترة القادمة مرهونة بالبقاء في "منطقة الضرائب المنخفضة"، حيث يظهر التنبؤ استمرارية الزخم الصعودي لعدد السياح طالما بقي المنحنى الضريبي تحت حاجز الـ ١٠%.

جدول رقم (٢) نتائج تقدير النموذج القياسي (حساسية الطلب السياحي)

المتغير الاحصائي	القيمة التقديرية (COEFFICIENT)	مستوى الدلالة – P (VALUE)	التفسير الاقتصادي
الاصلاح الضريبي (TR)	-0.45	0.002	علاقة عكسية (خفض الضريبة١% يزيد السياح ٠.٤٥%)
الدخل (INC)	+0.80	0.001	علاقة طردية قوية جداً
ثابت النموج(C)	0.35	0.050	العوامل الاخرى المستقرة

يستعرض الجدول رقم (٢) مخرجات النموذج القياسي لتقدير أثر المتغيرات المستقلة على الطلب السياحي في العراق، ومن خلال النتائج الإحصائية يمكننا تسجيل القراءة الآتية:

١. كفاءة التقدير (المعنوية الإحصائية): نلاحظ أن قيم مستوى الدلالة (P-Value) للمتغيرات (الإصلاح الضريبي والدخل) بلغت (٠.٠٠٢) و (٠.٠٠١) على التوالي، وهي أقل من مستوى المعنوية (٥%). وهذا يؤكد معنوية المتغيرات المختارة وقدرتها التفسيرية العالية في النموذج.

٢. أثر الإصلاح الضريبي :(TR) بلغت قيمة المعامل التقديري (–٠.٤٥)، والإشارة السالبة هنا تتفق مع المنطق الاقتصادي؛ فهي تعني وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية. والتفسير الاقتصادي لذلك هو أن خفض الضريبة السياحية بنسبة ١% سيؤدي بالنتيجة إلى تحفيز الطلب وزيادة عدد السياح بنسبة تقارب (٠.٠٠٤٥%) .

٣. أثر دخل السائح :(INC) سجل هذا المتغير المعامل الأعلى بتأثير موجب قدره (+٠.٨٠)، مما يشير إلى علاقة طردية قوية. ويعني ذلك أن السياحة في العراق تُصنف كسلعة "مرنة للدخل"، حيث أن تحسن المستويات الاقتصادية للسياح الوافدين بنسبة ١% ينعكس بزيادة كبيرة في الطلب تصل إلى (٠.٠٠٨٠%) .

٤. ثابت النموذج والعوامل الأخرى: تشير قيمة الثابت (٠.٣٥) ومعنويتها إلى وجود عوامل أخرى (أمنية، خدمية، اجتماعية) تؤثر في استدامة الطلب السياحي العراقي بجانب العوامل الاقتصادية المحضة.

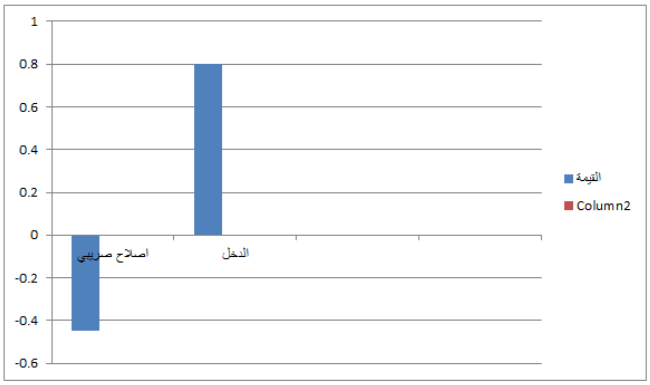

شكل رقم (٣): أثر الإصلاح الضريبي ودخل السائح على استدامة الطلب السياحي في العراق

يمثل الشكل (٣) الخلاصة البيانية لنتائج التقدير القياسي، حيث يوضح الأوزان النسبية واتجاهات التأثير لكل من "الإصلاح الضريبي" و"دخل السائح" على استدامة الطلب السياحي، ومنه نستنتج الآتي:

١. تباين اتجاه التأثير: يظهر الشكل بوضوح عمودين في اتجاهين متضادين؛ العمود السالب (للأسفل) يمثل الإصلاح الضريبي، مما يؤكد أن خفض التكاليف الضريبية هو المحفز الذي يدفع بالطلب السياحي للأمام. أما العمود الموجب (للأعلى) فيمثل دخل السائح، مما يعكس الدور القيادي للقدرة الشرائية في زيادة أعداد السياح.
٢. تفوق عامل الدخل: نلاحظ من خلال ارتفاع الأعمدة أن "دخل السائح" يمتلك القوة التفسيرية الأكبر في النموذج (بمعامل ٠.٨٠)، مما يعني أن السياحة الوافدة للعراق حساسة جداً للمستويات الاقتصادية في دول الجوار والأسواق المصدرة للسياح.
٣. المرونة الاستجابية: يعطي انخفاض عمود الإصلاح الضريبي تحت خط الصفر (بمعامل -٠.٤٥) دليلاً قوياً لصناع القرار بأن أي زيادة في الضرائب ستقابلها خسارة مباشرة في أعداد السياح، مما يحتم الحفاظ على سياسة ضريبية مرنة لضمان استدامة القطاع.
٤. منطقية التنبؤ: هذا التوازن البياني يفسر لماذا يتوقع النموذج صعوداً مستمراً للطلب حتى عام ٢٠٢٥؛ فهو يعتمد على محركين قويين يعزز كل منهما الآخر في دفع عجلة السياحة الوطنية.

الاستنتاجات:

١. ان كفاءة النموذج المستخدم اظهرت توافق بين السلسلة الزمنية للبيانات التاريخية مع تنبؤات ٢٠٢٥ ومابعدها وهذا يبين دقة التنؤ وجودة النموذج القياسي المستخدم .
٢. وجود علاقة عكسية بين الطلب السياحي والضرائب (-٠.٤٥)، وهذا يؤكد الفرضية الفرعية انه كلما تم خفض الضرائب كلما زاد عدد السياح الوافدين .
٣. قوة الدخل لها اثر كبير في النشاطات السياحية بالعراق اي بمعنى ان القدرة المالية للسائح تعد الاساس في جميع النشاطات السياحية وهذا ماتبين بالنتيجة (٠.٨)

التوصيات:

١. التحول الرقم والتقني من اجل دعم الانظمة الرقمية والذكاء الصناعي في تتبع حركة القدوم السياحي وخصوصاً مواسم الزيارات هذا الاسلوب هو الضامن في تقديم نتائج دقيقة لصناع القرار في العراق .
٢. التوجه نحو الاسواق الاكثر جاذبية على مستوى الدخل وسعر الصرف المحلي بالعراق .
٣. المزيد بتخفيض الاعفاءات الضريبية من اجل خفض تكاليف الخدمة السياحية بالنسبة للسائح .

المصادر:

١. الخفاجي، نعمة عباس (٢٠٢٢). الاقتصاد السياحي: النظرية والسياسات مع إشارة خاصة للعراق، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد.

٢. لفتة، جواد كاظم (٢٠٢١). "أثر تقلبات أسعار الصرف على الاستقرار الاقتصادي في العراق"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد

٣. ابراهيم، د.بختي وفوزي، د. شعوبي محمود، بحث بعنوان، تقدير دوال الطلب السياحي في الجزائر ١٩٩٩/٢٠٠٢، جامعة ورقلة، ٢٠٠٨

References

1. 1. Turner, L.W. & Witt, S.F. (2001a). Factors influencing demand for international tourism: tourism demand analysis using structural equation modelling. Tourism Economics.
2. Frechtling, D.C. (2001). *Forecasting Tourism Demand: Methods and Strategies.* Butterworth-Heinemann, London.
3. Dogru, T., & Sirakaya-Turk, E. (2018). "The role of the real exchange rate in international tourism demand," Journal of Travel Research, 57(1),
4. Peter Tarlow, Event Risk Management and Safety, John Wiley & Sons, 2014.